

التقى رئيس وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات عقب أدائهم اليمين الدستورية .. رئيس الجمهورية :

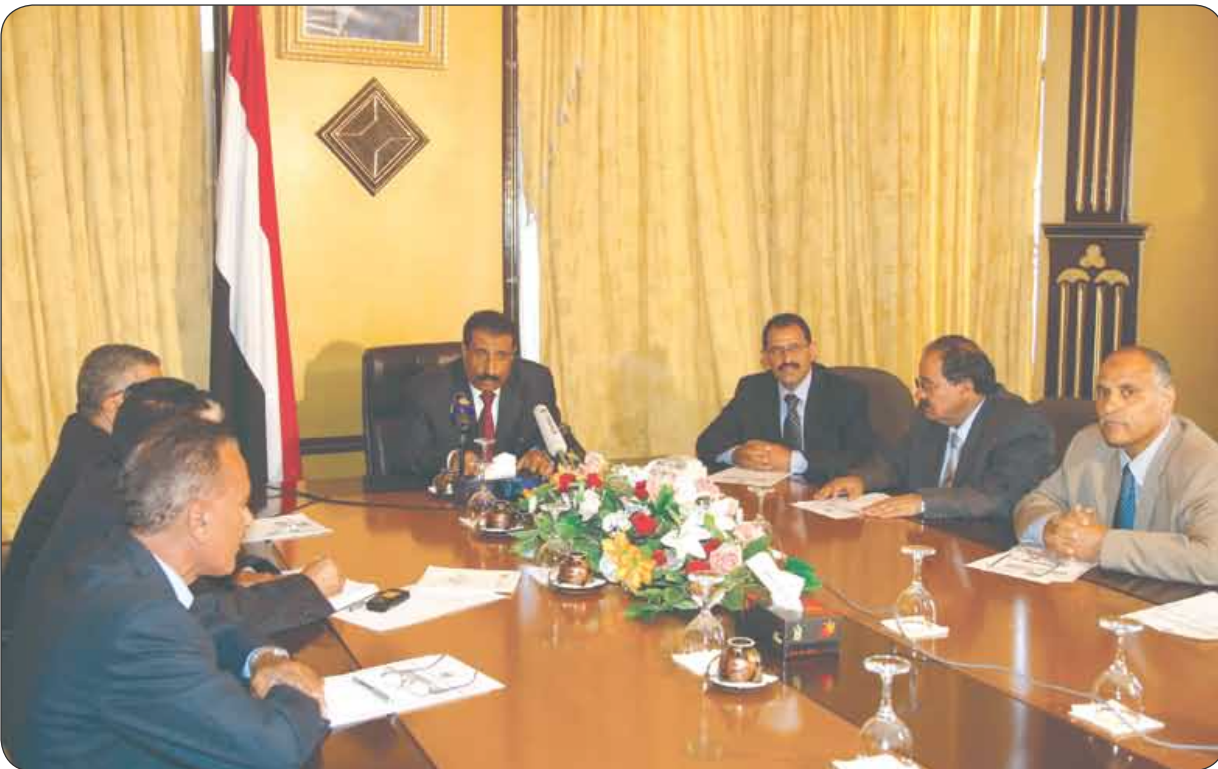
## التأكيد على عمل اللجنة بحيادية وبروح الفريق الواحد لإنجاح الانتخابات

### التشديد على الالتزام بقواعد الديمقراطية والحيادية والنزاهة في نشاط اللجنة



#### اللجنة العليا للانتخابات في أول اجتماع لها

#### توزيع المهام والتكليف بإعداد مشروع البرنامج الزمني لمراجعة وتعديل جداول الناخبين



#### إجراء الانتخابات في موعدها المحدد سيعزز التجربة الديمقراطية ويجسد مبدأ التداول السلمي للسلطة

□ صنعاء / سبا :

أدى اليمين الدستورية أمس أمام فخامة الأخ

الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية

الإخوة رئيس وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات

العام والافتتاح الذين صدر بهم قرار رئيس

الجمهورية رقم (12) لسنة 2008م.

وقد أدى اليمين الدستورية الأخوة:-

جماهير شعبنا من خوض هذا الاستحقاق الديمقراطي والمستوري الكبير بشفافية ونزاهة ويرسخ التجربة الديمقراطية في اليمن. وأكد فخامة الأخ الرئيس على ضرورة ان تعمل اللجنة العليا بحيادية كاملة وبروح الفريق الواحد وتشكيل اللجان الانتخابية من كافة القوى السياسية والفعاليات المختلفة، من أجل نجاح هذه الانتخابات والوصول بها الى تحقيق غاياتها المنشودة. وشدد على أهمية الالتزام بالدستور والقانون واحترام

في وقتها المحدد بما يمكن

قواعد الديمقراطية والحيادية والنزاهة في عمل ونشاط اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.. مشيراً إلى أن اللجنة هي لجنة وطنية محايدة هدفها العمل على نجاح الانتخابات.. مؤكداً على أهمية إجراء الانتخابات في موعدها المحدد وبما يعزز من التجربة الديمقراطية ويجسد مبدأ التداول السلمي للسلطة.

وتمنى فخامة رئيس الجمهورية للجنة النجاح والتوفيق ولما فيه خدمة

الوطن. هذا وقد عقدت اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء أمس اجتماعها الأول، حيث تم في الاجتماع انتخاب خالد عبد الوهاب الشريف رئيساً للجنة كما تم توزيع القطاعات بين أعضاء اللجنة على النحو التالي: الدكتور جعفر سعيد باصالح رئيساً لقطاع العلاقات الخارجية، الدكتور محمد عبدالله السباني رئيساً لقطاع الشؤون الفنية، علوي المشهور رئيساً لقطاع الشؤون القانونية والإفتاء

#### خلال ورشة عمل تناولت دراسة تتعلق بتعزيز سياسة الاستثمار الأجنبي في اليمن

### الأرجح : بلورة إستراتيجية وطنية لتحسين بيئة الاستثمار في اليمن من أولويات الحكومة

القائم بين الحكومة اليمنية ومؤسسة التمويل الدولية لتنفيذ برنامج يهدف الى دعم القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة في سوق الأوراق المالية خلال السنوات الثلاث المقبلة .

من جهة أخرى قدم رئيس فريق الخبراء المكلف باعداد الدراسة المتعلقة بتعزيز سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر والترويج له في اليمن « يوسف بتايتا » عرضاً تفصيلياً لمحاولات الدراسة .. مشيراً الى ما تكتنزه بيئة الاستثمار في اليمن من مقومات جذب واعدة. وأوضح بتايتا ان اليمن احتلت المرتبة « 140 » في القائمة العالمية المتعلقة بالاداء لاستقطاب الاستثمارات الخارجية.. منوها بالمزايا التي يمثلها الموقع الجغرافي ليمنا عدن الذي احتل خلال الاربعة عاما الماضية المرتبة الثانية كأحد اهم الموانئ في العالم. وشدد بتايتا على أهمية المضي قدماً في تنفيذ مشروع تطوير مدن الموانئ اليمنية.. معتبراً ان السنوات القادمة ستشهد تحسناً ملموساً في مقدرات الاستثمار في اليمن نظراً لتصميم الحكومة اليمنية على مواصلة تطبيق الإصلاحات الهادفة الى خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة.

حضر فعاليات الورشة وزراء المالية والصحة العامة والسكان والعدل والكهرباء والسياحة والاشغال العامة والزراعة والري.

#### مسؤول دولي يشيد بالإنجازات التي حققتها اليمن على صعيد جذب الاستثمارات

الشاملة في اليمن .. مؤكداً على أهمية توفير مقومات المناخ الاستثماري الجاذب كوسيلة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة تنعكس ايجاباً على التطلعات اليمنية الحكومية الطامحة الى التخفيف من الفقر. من جهته اشاد مدير برنامج بيئة الاعمال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمؤسسة التمويل الدولية فرانك سادر بالإنجازات التي حققتها الحكومة اليمنية على صعيد خلق مقومات البيئة القانونية والتشريعية الجاذبة للاستثمارات .. منوها بالإصلاحات التي ادخلت على قانون الضرائب والدخل وكذا ما يتعلق بتبسيط الإجراءات في المعاملات التجارية والاستثمارية .

ولفت مدير برنامج بيئة الاعمال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الى الجهود القائمة لتطوير السياسات المتعلقة بالاستثمار في قطاعات التعدين والاستخراجات النفطية في اليمن.. مشيراً الى التعاون

في تحديد ملامح واضحة لخارطة الطريق للاستثمار في اليمن . ولفت الوزير الارحبي الى أهمية الاستفادة من مخرجات ونتائج الدراسة المعدة من قبل فريق من الخبراء الدوليين لتحسين مقومات بيئة الاستثمارية في اليمن من خلال مواصلة الإصلاحات الهادفة الى تهيئة بيئة السياسات التي تحكم مقدرات الاستثمار في اليمن .. منوها بما تحقق على صعيد تهيئة البنية التشريعية الملائمة لتحفيز الاستثمارات من قبيل تطبيق نظام النافذة الواحدة والانتهاج من إنجاز مشروع تسهيل وتبسيط إجراءات بدء الأعمال التجارية وقانون المناقصات وقانون السجل العقاري وغيره من الإجراءات التي طبقت في إطار تطبيق المرحلة الأولى من الإصلاحات .

وشدد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية على أهمية اصطلاح مؤسسات القطاع الخاص بدور حيوي ومحوري في قيادة مسيرة التنمية

□ صنعاء / سبا :

أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم اسماعيل الارحبي ان الحكومة بصدد إجراء تقييم على المستويين المركزي والمحلي للبيئة المؤسسية وبيئة السياسات التي تنظم الاستثمار في اليمن بغرض اصلاحها للوصول الى بيئة استثمارية جاذبة. مشيراً الى ان الحكومة ستعتمد نظام واحدا للاستثمار الاجنبي والمحلي .

وجدد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية لدى افتتاحه امس ورشة العمل الخاصة بعرض الدراسة المتعلقة « بتعزيز سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر والترويج له في اليمن » والتي اعدها فريق الخبراء الفنيين في مكتب الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. جدد التأكيد على تصميم الحكومة على مواصلة بذل الجهود الجادة الهادفة الى خلق مقومات البيئة الاستثمارية الجاذبة. مشيراً الى أن بلورة استراتيجية وطنية واضحة لتحسين بيئة الاستثمار في اليمن يمثل إحدى أبرز الاولويات الحكومية اليمنية خلال المرحلة المقبلة.. مبيناً أهمية هذه الدراسة في بلورة الرؤى المتعلقة بتشخيص واقع الاستثمار في اليمن وطبيعة المعوقات التي لاتزال تواجهه والمعالجات التي يجب اتخاذها لتجاوز هذه المعوقات وبما يساهم